خلال جلسة مجلس النواب أمس

التصديق على اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي بعدن

صنعاء/سبأ:

صدق مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي ، رئيس المجلس على اتفاقية القرض التنموي لتمويل مشروع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي في محافظة عدن المبرمة بين كل من الحكومة اليمنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ عشرة ملايين دينار كويتي ما يعادل (34 مليوناً و600 ألف دولار أمريكي).

وجاء تصديق المجلس على الاتفاقية بعد مناقشة مختلف بنودها وكذا في ضوء تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي المياه والبيئة والتنمية والنفط وعلى اثر التزام الجانب الحكومي بالتوصيات الموجهة من المجلس للحكومة والتي أكدت على :

إرجاء مناقشة التقرير الخاص بتعديل بعض أحكام قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي

1 - عدم استخدام حصيلة هذا القرض في غير الأغراض المخصصة له وتنفيذ المشروع حسب المكونات المعتمدة له .

2- تنفيذ المشروع بجميع مراحله خلال الفترة الزمنية المحددة وطبقا للمواصفات والشروط الفنية المنصوص عليها في عقد التنفيذ.

3 - صيانة شبكات المياه والصرف الصحي لضمان أداء خدماتها بصورة دائمة ووضع خطط الصيانة الدورية.

4 - تلافي السلبيات وأوجه القصور التي رافقت التنفيذ في عدد من مشاريع المياه والصرف الصحي وسرعة إعداد الدراسات والتصاميم التفصيلية للمشروع وفقا للأسس الهندسية مع الأخذ بالاعتبار الملاحظات الواردة في التقرير.

5 - استبدال أنابيب الاستبيستوس الإسمنتي (إيه سي) المستخدمة في شبكات المياه القديمة كونها تسبب الأمراض السرطانية.

6 - استكمال تنفيذ شبكات المياه والصرف الصحي في بقية مديريات المحافظة بما يضمن تقديم الخدمات الجيدة للمواطنين.

7 - الاختيار السليم للاستشاريين والمقاولين وفقا لأسس ومعايير عادلة وواضحة وتنفيذ المشروع بكفاءة عالية.

8 - رصد الاعتمادات المالية الخاصة بالمكون المحلي للمشروع ضمن الموازنة وتنفيذها في مواعيدها المطلوبة دون تأخير.

9 - موافاة اللجنة المختصة في المجلس بالبيانات والتعاقدات والدراسات والتصاميم التفصيلية والبرامج الزمنية فور إعدادها، وكذا موافاة اللجنة بالتقارير الدورية والشهرية والفصلية والسنوية عن مستوى الانجاز المالي والمادي للمشروع.

10 - تجهيز محطات المعالجة بالأحواض والمعدات والآليات والمختبرات والخبرات اللازمة لتشغيل المحطات ورفع كفاءتها.

11- تنفيذ محطات معالجة جديدة لاستيعاب الكميات الإضافية من مياه الصرف الصحي والمتغيرات الطارئة.

كما ناقش مجلس النواب تقرير لجنة العدل والأوقاف بشأن نتائج نزولها الميداني إلى مكتبي الأوقاف ومحكمة ونيابة استئناف محافظتي ريمة والمهرة وفي ضوء ذلك أقر المجلس توجيه عدد من التوصيات للحكومة في مجال العدل والأوقاف بعد أن التزام الجانب الحكومي بتلك التوصيات التي أكدت في مجال العدل على:

1 - بناء دور ثانٍ فوق محكمة الجبين الابتدائية ليكون مقرا مؤقتا لمحكمة الاستئناف حتى ينجز بناء المجمع القضائي.

2 - الإسراع باعتماد مبلغ لبناء المجمع القضائي بالمحافظة.

3 - إنشاء محكمة ابتدائية في مديرية مزهر.

4 - عمل دورات تدريبية للكادر الإداري بالمحاكم والنيابات لتأهيلهم التأهيل العلمي والعملي.

5 - صرف سيارة هيلوكس لمحكمة الاستئناف لتوفير الحاجيات الضرورية.

6 - صرف سيارات لرؤساء المحاكم الابتدائية بالمحافظة والقضاة القدامى.

7 - وضع خطط لبناء مقرات للمحاكم الابتدائية بالمديرية في المحافظة.

8 - دعم نيابة الاستئناف بأعضاء النيابة.

9 - إنشاء نيابات ابتدائية في جميع مديريات المحافظة.

10 - بناء سجن مركزي بالمحافظة وتنفيذ ما وعدت به وزارة الداخلية ببناء سجن مركزي حيث والضرورة قائمة والخطورة ماثلة واعتماد ميزانية كافية لمصلحة السجون لتقوم بواجبها.

11 - ربط جميع المديريات بمركز المحافظة بوسائل الاتصالات.

12 - نقل السجناء الموجودين بداخل السجن المركزي الذين عليهم مدد محددة أو معينة بحكم بالحبس إلى السجن المركزي بصنعاء أو بالحديدة إنقاذا لهم وإبعادهم عن الخطر.

13 - الإسراع في بناء محكمتي (قشن - سيحوت) وتسوير الأراضي المحجوزة للحفاظ عليها.

14 - تحديد مهام واختصاصات مكتب التوثيق بمحافظة المهرة.

15 - تعيين قاض بمحكمة الغيظة الابتدائية للبتّ في القضايا المتراكمة فيها.

16 - إنشاء نيابة ومحكمة أموال عامة محافظة المهرة وكذا إنشاء نيابات بالمديريات التي لا توجد بها.

17 - الإسراع في بناء سجن جديد في محافظة المهرة بدلا عن السجن القديم .. بحيث تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون تنظيم السجون بما يحقق الأغراض والأهداف من إنشاء السجون كمنشأة إصلاحية.

18 - إلزام مدير السجن السابق بمحافظة المهرة بالمثول أمام النيابة للتحقيق معه في واقعة هروب وتهريب السجناء من السجن المركزي.

19 - توفير كمية كافية من الغذاء للسجناء وأفراد الحراسة وتوفير أدوات طباخة كافية وطباخين رسميين ووضع حل للسجناء المصابين بأمراض معدية.

20 - إلزام الجهات المعنية وغيرها من الجهات ذات العلاقة باتخاذ كافة الإجراءات لمنع دخول المخدرات إلى المحافظة والتي أصبحت تمثل ظاهرة خطيرة ينبغي الوقوف أمامها بجدية.

21 - إلزام هيئة التفتيش القضائي القيام بدورها والتأكد من تظلم بعض المواطنين ومعرفة ما هي أسباب عدم تنفيذ الأحكام النهائية والباتة وموافاة اللجنة بما تم التوصل إليه.

وفيما يتعلق بأوضاع الاوقاف والارشاد بمحافظتي المهرة وريمة اكدت توصيات المجلس على :

1 - متابعة الجهات الحكومية وإلزامها بالاستئجار من مكتب الاوقاف ودفع الإيجارات عن الفترة السابقة .

2 - إلزام المغتصبين لأراضي الاوقاف باستئجارها ودفع المستحقات عن الفترة السابقة .

3 - فصل مكتب أوقاف محافظة ريمة عن مكتب صنعاء وثائقياً .

4 - اعتماد نفقات تشغيل للمكتب حتى يستوي على سوقه .

5 - الالتزام بالتوجيهات السابقة للاخ وزير الاوقاف بصرف عهدة مناسبة لمكتب أوقاف محافظة ريمة ليعالج بها وضعه المالي من أثاث ومديونية إيجار وغيرها.

6 - اعتماد رواتب لأئمة المساجد والقيمين عليها في مراكز المديريات بالمحافظة حتى يستطيع المكتب القيام بواجباته.

7 - إلزام مكتب الاوقاف والارشاد في المحافظة بمتابعة الاوقاف وإحياء الأربطة العلمية والمدارس القديمة ودعم الوزارة لذلك وتشجيع العمل الخيري من بناء المساجد ومدارس التحفيظ وإقامة الحلقات لإحياء رسالة المسجد منعاً للأفكار الغازية.

8 - حصر اراضي أوقاف المساجد والوصايا والترب بالمحافظة وتمكين المكتب من إدارتها.

9 - اعتماد مبالغ مالية لصيانة المساجد التي تتعرض للتدهور في المحافظة وخاصة القديمة منها.

10 - تزويد مكتب أوقاف المهرة بالإمكانات اللازمة مثل (آلة التصوير - فاكس - كمبيوتر - أثاث مكتبي) وترميم المبنى.

11 - إلزام النظار والمتولين للأوقاف بمحافظة المهرة بتوريد عائدات المساجد الموقوفة الى مكتب الاوقاف مباشرة .

12 - إنشاء فروع لمكتب الاوقاف بمديريات محافظة المهرة التي لا توجد فيها مكاتب للحفاظ على ممتلكات الاوقاف .

13 - تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية النهائية والباتة الخاصة بالأوقاف .

14 - رفع مستحقات أئمة وخطباء المساجد والسدنة والعاملين فيها بما يتناسب مع الوضع القائم وغلاء المعيشة .

15 - دفع المديونية التي على المساجد الخاصة باستهلاك المياه والكهرباء بمحافظة المهرة لعدم وجود عائدات للأوقاف وتخفيض نسبة تعرفة استهلاك المياه والكهرباء الى 50 بالمائة وتشمل عموم مساجد الجمهورية .

16 - الزام الجهات الامنية والقضائية باتخاذ التدابير اللازمة لمنع الاعتداءات على أملاك الاوقاف وخاصة المقابر .

17 - تكليف لجنة من الاوقاف باستكمال حصر اراضي وممتلكات أوقاف المهرة التي لم يتم حصرها في الفترة السابقة .

18 - اعتماد مبالغ مالية لصيانة المساجد التي تحتاج صيانة وترميم وحث المجلس لجانه الدائمة المختصة على متابعة مستوى تنفيذ تلك التوصيات .

الى ذلك استعرض مجلس النواب تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم (2) لسنة 1991م بشأن السلك الدبلوماسي والقنصلي وتعديلاته وأرجأ المجلس مناقشة التقرير الى جلسة اخرى .

وكان المجلس قد استهل جلسته التي حضرها وزير شؤون مجلسي النواب والشورى خالد عبدالوهاب الشريف ووزير العدل الدكتور غازي شايف الأغبري ووزير الاوقاف والارشاد حمود الهتار ومسئولة الشؤون القانونية في اللجنة الوطنية للمرأة وفاء نايف ، باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل اعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى .

لدى اختتام اللقاء التشاوري السابع للجهات المعنية بمكافحة الفساد:

ضرورة تشكيل لجنة من الأجهزة المعنية بالمكافحة بمشاركة منظمات المجتمع المدني لوضع إستراتيجية شاملة للمكافحة

صنعاء / سبأ :

دعا مدير مكتب رئاسة الجمهورية علي محمد الآنسي إلى تضافر جهود الجهات المعنية بحماية الأموال والممتلكات العامة وإلى توحيد الإرادات والأهداف في مجال محاربة الفساد.

وأكد الآنسي في كلمة له أمس في ختام فعاليات اللقاء التشاوري السابع للجهات المعنية بمكافحة الفساد وحماية المال العام ضرورة أن تكون العلاقة بين تلك الجهات علاقة عضوية ووطيدة .

وقال : "إن مكافحة الفساد بقدر ما هي ضرورة وطنية والتزام دولي، فهي عمل مجتمعي يهم كل مواطن".

ولفت إلى أهمية خلق ثقافة مناهضة للفساد، وقال : " إن هذا الثقافة ينبغي أن تبدأ من المدرسة". وتطرق مدير مكتب رئاسة الجمهورية إلى ما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية من منظومات وآليات تنفيذية لمكافحة الفساد تم ترجمتها من خلال إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وإصدار قانون مكافحة الفساد وقانون الإقرار بالذمة المالية وغيرها من القوانين.

وشدد على ضرورة التفكير بوضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتحديد وإيجاد آلية للتنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية بمكافحة الفساد.

وثمن مدير مكتب رئيس الجمهورية القرارات والتوصيات التي خرج بها اللقاء التشاوري .. داعيا إلى وضع جدول زمني لتنفيذ هذه التوصيات والقرارات وتحقيقها في اقرب وقت ممكن.

وقد أوصى المشاركون في ختام اللقاء التشاوري بتشكيل لجنة من الأطراف ذات العلاقة بمكافحة الفساد وحماية المال العام وبمشاركة منظمات المجتمع المدني تقوم بوضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد.

وأكد المشاركون على ضرورة الالتزام بتنفيذ ما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية بشأن حماية المال العام ومكافحة الفساد والمصفوفة الزمنية للبرنامج الانتخابي باعتبار ذلك مسؤولية كافة الجهات.

ودعا المشاركون في اللقاء الذي استمر يومين إلى تفعيل دور وزارة الشؤون القانونية في الإشراف على الإدارات القانونية في الجهات الحكومية وتنفيذ قانون قضايا الدولة بمتابعة سير الدعوى الجزائية في الجرائم الواقعة على المال العام في الجانب المدني أمام النيابة العامة.

وطالبوا بتفعيل دور المجلس الأعلى للتأديب ومجالس التأديب في الجهات الحكومية وفقا لقانون الخدمة المدنية ، فضلا عن تفعيل دور ممثلي وزارتي المالية والخدمة المدنية في أجهزة الدولة المختلفة لممارسة مهامهم واختصاصاتهم في الرقابة المصاحبة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

وشدد المشاركون في اللقاء على ضرورة إنشاء نيابات ومحاكم الأموال العامة وإدارات عامة لمباحث الأموال العامة في المحافظات التي لا يوجد فيها نيابات ومحاكم أموال عامة وإدارات عامة لمباحث الأموال العامة وكذا إنشاء شعب استئنافية للأموال العامة في المحافظات الكبيرة ورفدها بالكادر البشري.

وأوصى المشاركون باستكمال البناء المؤسسي للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وبما يكفل ممارسة الهيئة لاختصاصاتها القانونية على الوجه الأمثل.

كما أكدوا على ضرورة قيام مصلحة الجمارك والضرائب بتحديد عدد من كوادرها الفنية لمنحهم صفة الضبطية القضائية وفقا للقوانين واللوائح التنفيذية المتعلقة بالضرائب والجمارك.

وقد رفع المشاركون في ختام فعاليا اللقاء التشاوري السابع بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد وحماية المال العام برقية شكر إلى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عبروا فيها عن شكرهم وتقديرهم لفخامته على رعايته لهذا اللقاء وما سبقه من لقاءات.وتعهدوا بالاستمرار في أداء وجباتهم في مجال حماية المال العام والكشف عن الجرائم المضرة بالأموال والممتلكات العامة وانزال العقاب العادل بحق مرتكبيها.

وكان المشاركون في اللقاء التشاوري قد استعرضوا على مدى يومين عدداً من أوراق العمل المقدمة من كل من وزارات الشؤون القانونية والعدل والمالية والداخلية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والنيابة العامة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، والتي أكدت في مجملها على اهمية تعزيز الحماية للأموال والممتلكات العامة.

في افتتاح اللقاء التشاوري الموسع لقادة العمل الشبابي بصنعاء .. رئيس مجلس الشورى :

الشباب أمل الأمة وجيل المستقبل المتسلح بالعلم والمعرفة

صنعاء / سبأ :

أكد رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني أن الشباب هم أمل الأمة والسواعد التي تبني وتعمر باعتبارهم جيل المستقبل المتسلح بالعلم والمعرفة والمشبع بحب الوطن وأصالته وقيمه المستقاة من القيم العظيمة للدين الإسلامي الحنيف دين المحبة والرحمة الذي يرفض الغلو والتطرف بكل أشكاله وأنواعه وهي القيم والمثل ذاتها التي يجسدها فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية خير تمثيل من خلال سعيه الدائم ودعواته المستمرة للحوار ونبذ العنف وسفك الدماء وإشاعة روح المحبة والمساواة وحل أي خلافات مهما كانت بالحوار كنموذج للتعايش في مجتمع خال من الأحقاد والكراهية .

وقال رئيس مجلس الشورى في محاضرة ألقاها أمس في مفتتح اللقاء التشاوري الموسع لقيادات العمل الشبابي بمحافظة صنعاء : " انه من الضرورة بمكان الخروج من هذا اللقاء التشاوري برؤية وطنية تحدد دور ومساهمات قطاع الشباب في بناء الوطن وفق رؤية مستقبلية تلبي طموحات الشباب" .. لافتاً إلى أهمية جعل الإجازة الصيفية حافلة بالأنشطة المتنوعة والغنية التي تثري معارف الشباب ومهاراتهم وتوجهها بما يخدم أهداف المستقبل سواء على المستوى الدراسي أو على مستوى الحياة العامة بحيث تمثل تراكما علميا ومعرفيا وإضافة نوعية إلى تجارب الشباب العلمية.

وأشار رئيس مجلس الشورى إلى أن قضايا الشباب قد نالت أولوية كبيرة في اهتمام القيادة السياسية لما تمثله هذه الشريحة من أهمية في النهوض بكل متطلبات التنمية المستدامة وبكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وخاطب الشباب قائلا : " أنتم أداة التغيير والبناء ووسيلته وبكم سيحقق الوطن ما يتطلع إليه من عز وتقدم وازدهار ومن هذا المنطلق وجه فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنجاز ما تضمنه برنامجه الانتخابي بشأن رعاية النشء والشباب حيث تم انجاز العديد من البرامج ومنها على سبيل المثال لا الحصر دعم مشاركة الشباب في التنمية وخدمة المجتمع واستمرار تمويل وإنشاء مشاريع البنية التحتية المختلفة المخصصة للشباب والاهتمام بالمبدعين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم ومواصلة تبني البرامج التي تكفل غرس قيم الولاء والانتماء الوطني في نفوسهم ، كما تضمن البرنامج تحصين الشباب من كافة أشكال الغلو والعصبية والتطرف والعمل على توفير فرص العمل لهم في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والسمكية وغيرها، فضلاً عن أن القيادة السياسية والحكومة تعمل على تعزيز دور هذه الشريحة من خلال تسهيل وتشجيع حضورهم ومشاركتهم في كافة المستويات القيادية العامة.

وأعتبر رئيس مجلس الشورى انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات الذي شهدته اليمن منتصف الشهر الماضي عن طريق أعضاء المجالس المحلية حدثا ديمقراطيا من أهم الأحداث التي شهدتها الساحة الوطنية وتجسيدا للمشاركة الشعبية بمعناها الحقيقي في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وأضاف عبد الغني : " انه وبالرغم من كل تلك الانجازات الكبيرة التي شهد لها الداخل والخارج فأن بعض العناصر المتخلفة التي تريد العودة بالوطن إلى عهود التخلف والظلام بدأت بإثارة الدعوات المذهبية والعنصرية والسلالية وهي الدعوة التي قام بها الصريع حسين بدر الدين الحوثي وفجرها في بعض مديريات محافظة صعدة وحاول أذنابه نقلها إلى بعض المحافظات .. معتبراً ذلك دعوة للعودة إلى عصور الظلام القائمة على إنكار حق اليمانيين في المساواة والحرية والعدل والى الخروج على ثوابت ديننا الإسلامي الحنيف وقيم شعبنا ومبادئ ثورته الخالدة وخروجاً على الشرعية الدستورية والثوابت الوطنية.

وأكد أن الدولة بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ومنذ الوهلة الأولى حرصت على احتواء هذه الفتنة حقناً للدم اليمني وإحلالاً للسلم والأمن في تلك المديريات إلا أن رموز تلك الفتنة الضالة أبت الاستجابة لكل دعوات السلام وحقن الدماء ومضت في غيها واستمرت في ارتكاب الأعمال الإرهابية ضد المواطنين الآمنين والشخصيات الاجتماعية وأفراد القوات المسلحة والأمن كما عمدت إلى قطع الطرق وإخافة السبيل وتخريب الممتلكات العامة والخاصة والتي كان آخرها الاعتداء على المصلين في احد مساجد صعدة.

وفي ذات السياق عمدت تلك العناصر الضالة والمضللة في سبيل إشعال فتنتها إلى استغلال بعض الشباب والتغرير بهم من خلال الترويج للأفكار الظلامية الهدامة .

وأعرب رئيس مجلس الشورى عن أمله في أن يتسلح الشباب في كافة أرجاء الوطن بالوعي واليقظة وبالعلم والمعرفة وأن يجسدوا قيم الحرية والديمقراطية والاعتدال والتسامح في جميع سلوكياتهم.. مشيرا إلى أن المراقب لمجمل معطيات العمل السياسي في اليمن يخلص إلى نتيجة لا لبس فيها مفادها أن قيمة الحوار وقبول الآخر ومجمل قيم الديمقراطية تجسدت وبشكل عميق في الحياة السياسية اليمنية .. معتبرا التطور الكبير في الحياة السياسية اليمنية أحد ثمار الوحدة اليمنية المباركة كونها قامت على أساس الحوار.

وفي هذا المضمار رفع رئيس مجلس الشورى التهنئة الخالصة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية راعي التجربة الديمقراطية اليمنية على نيله جائزة حوار الحضارات باعتباره من أبطال الحوار في الحضارات والثقافات على أساس احترام التفاهم والتعاون.

وشدد رئيس مجلس الشورى في ختام محاضرته على ضرورة وقوف اللقاء التشاوري للقيادات الشبابية بمحافظة صنعاء أمام القضايا التي تهم الشباب وفي طليعتها توجهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بتبني خطة عملية واستغلال موارد صندوق النشء والشباب وكذا إدانة كافة الأعمال المخلة بالأمن والاستقرار والسكينة العامة والخروج على النظام والقانون وعلى الثوابت الوطنية.. داعياً إلى تحصين الشباب من الأفكار الضالة والظلامية من خلال إشاعة ثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر، وكذا بالتحصيل العلمي لدى مختلف فئات الشباب العمرية، وفي مختلف المراحل الدراسية باعتبار ذلك الأداة والوسيلة الوحيدة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة والقادرة على إيجاد تنمية مستدامة والحد من الفقر والبطالة.

قضايا الشباب نالت أولوية كبيرة في اهتمام القيادة السياسية

المشكلة ليست مع "هاشميين وزيود"

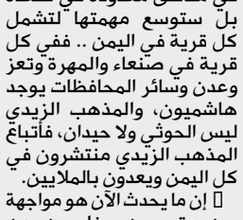

فيصل الصوفي

عندما قاد حسين بدر الدين الحوثي التمرد في صعدة عام 2004 وشرعت الحكومة في موجهته لم يكن أحد يضفي على المواجهة أي مسحة دينية في الأيام الأولى، ولكن بعد وقت قصير تدخل رجال دين وكتاب وصحافيون في الموضوع وخاضوا فيه خوضا قذراً ، لأسباب مفهومة ما وعلت أصوات المتحدثين عن الحرب التي لا رسالة للدولة فيها سوى استهداف الهاشميين والمذهب الزيدي .. ومنذ ذلك الوقت وهذا الضرب من الحديث الذي يشوه القضية مستمر حتى اليوم .. بينما المعروف إن قوات الجيش والشرطة لم تذهب إلى هناك في مهمة لاستهداف الهاشميين والزيدية وما كانت لتذهب إلى هناك لو لم يحدث تمرد وعنف مسلح .. الحكومة بل والدولة كلها ليست لديها مشكلة مع آراء وعقائد ومذاهب الناس وخلفياتهم الاجتماعية والسلالة التي ينحدرون منها ولو كانت لديها مشكلة من هذا النوع لما حصرت مهمتها في مناطق معدودة في صعدة بل ستوسع مهمتها لتشمل كل قرية في اليمن .. ففي كل قرية في صنعاء والمهرة وتعز وعدن وسائر المحافظات يوجد هاشميون، والمذهب الزيدي ليس الحوثي ولا حيدان، فأتباع المذهب الزيدي منتشرون في كل اليمن ويعدون بالملايين.

إن ما يحدث الآن هو مواجهة بين متمردين وخارجين عن القانون فيهم الهاشمي وغير الهاشمي والزيدي وغير الزيدي وبين منفذي قانون وقامعي تمرد وفيهم أيضا الهاشمي وغير الهاشمي والزيدي وغير الزيدي المعركة تدور في مواجهة متمردين كونهم متمردين ولا علاقة للأمر بعقائدهم وأرائهم وسلالاتهم، بدليل أنة قد قيل لهم دعوا العنف والقوا بأسلحتكم وأرجعوا إلى بيوتكم وإلى ساحاتكم ومارسوا شعائركم وتعليمكم الديني وإن شئتم أطروا أنفسكم في حزب سياسي .. فلا مشكلة معكم إلا كونكم حملتم السلاح وشهرتموه في وجه الدولة وعثتم في الأرض فساداً.

الذين صوروا المعركة بأنها تستهدف الهاشميين والمذهب الزيدي، لم يكونوا قادة التمرد ورجال الدين والكتاب والصحفيين والمتعاطفين أو الخائنين وحدهم ، فقد شارك في هذا الخطأ رجال دين وهابيون لديهم مشكلة أو إشكالية مع المذهب الشيعي الذي تعد الزيدية احد مكوناته الثلاثة، وراحوا يصورون المعركة أنها ضد هذه الفئة الضالة كما تورط في الخطأ صحفيون ووسائل إعلام حكومية وموالية في بعض الأحيان .. ويتعين على هذه الأخيرة على الأقل أن تقيل نفسها من تلك العثرة .. فليس خلافنا مع سلالة الحوثي ولا مع أي هاشمي أو زيدي، بل الخلاف مع متمردين ومرتكبي جرائم طالت الأفراد والاستقرار العام.